

أثر التركيز المصرفي في الوضع التنافسي للبنوك المصرية

دكتور

هيثم محمد عبد القادر

مدرس الاقتصاد و المالية العامة

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع

المقدمة:-

تلعب المنافسة دوراً هاماً و ايجابياً في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية و بالخاص في قطاع الصناعة المصرفية حيث انه من المفترض ان تكون المنافسة لها تأثير ايجابي علي كفاءة الصناعة المصرفية و الابتكار و القدرة التنافسية. و يجب ان تكون المنافع المتحققة من زيادة المنافسة موجهة ضد مخاطر عدم الاستقرار المحتملة خصوصاً ان الصناعة المصرفية من الناحية التاريخية منظمة بشدة و ذلك في معظم دول العالم و كذلك مصر.

الان عدم وجود معلومات متماثلة قد تكون احد الاسباب التي تعمل علي عدم تطبيق النظريات المرتبطة بالمنافسة الكاملة بصورة مباشرة و تتيح المجال لممارسة القوة السوقية و علي الرغم من ذلك فان وجود المنافسة هو امر ضروري للكفاءة الديناميكية لهذه الصناعة و هو احد المبادئ الاساسية للدفع نحو قدر اكبر من المنافسة في الاسواق المصرفية.

اهمية البحث :-

ترجع اهمية البحث الي دراسة الاثار الاقتصادية التي تفرزها المنافسة في القطاع المصرفي و دورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال ايجاد رؤيا واضحة للاهداف المستقبلية المأمول تحقيقها لحد من مخاطر عدم الاستقرار المحتملة خصوصاً في القطاع المصرفي من خلال مساعدة متخذي القرار في رسم سياسات القطاع المصرفي في ظل وجود التركيز المصرفي.

مشكلة البحث:-

ترجع مشكلة البحث الي السؤال التالي هل هناك تركيز مصرفي يعمل علي ضعف المنافسة التي يمكن ان تكون موجودة في القطاع المصرفي المصري و التي يمكن ان تحد من اداء دوره علي الوجه الامثل نظراً لتركز معظم المدخرات في ثلاث بنوك رئيسية و هي البنك الاهلي و بنك مصر و بنك القاهرة و من ثم يجب العمل علي قياس درجة تركيز السوق المصرفي المصري الامر الذي يمكن ان يعطي مؤشر حول طبيعة المنافسة السائدة في السوق الامر الذي يمكن ان يساعد البنك المركزي في اتخاذ الاجراءات الهادفة الي تفعيل دور باقي البنوك في تنمية الاقتصاد القومي الامر الذي ينعكس زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة المنافسة بما يعزز من دورها في جذب المدخرات و تمويل الاستثمار و خدمة التنمية.

أهداف البحث:-

1. معرفة أثر تركيز الاسواق المصرية علي المنافسة و دورها في اتخاذ القرار .
2. معرفة هل هناك تعارض بين التركيز المصرفي و أثره علي المنافسة في القطاع المصرفي.
3. التعرف علي دور المنافسة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في السوق المصرفي الامر الذي يساعد علي تحقيق التكوين الرأسمالي و النمو الاقتصادي في المجتمع.

فروض البحث:-

1. انخفاض درجة التركيز في السوق المصرفي المصري نتيجة للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية و المالية في مصر .
2. تساهم السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في التخفيف من العوامل التي تساعد علي التركيز المالي في السوق المصرفي و زيادة المنافسة في القطاع المصرفي.

اسلوب البحث :-

يعتمد البحث علي المنهج التحليلي للبيانات و الاحصائيات المتاحة لأثبتات الفروض للاستخلاص النتائج.

خطة البحث:-

- تم تقسيم البحث الي مبحثين رئيسين:
- حـ يحتوي المبحث الاول علي تركيز الاسواق من الناحية النظرية.
 - حـ اما المبحث الثاني فيتناول التركيز المصرفي في البنوك المصرية و أثره علي المنافسة في السوق المصرفي.
- لنخلص في النهاية الي اهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
تركز الأسواق من الناحية النظرية

تمهيد :-

تمثل المنافسة أحد الشروط الأساسية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في أي نشاط اقتصادي الأمر الذي يتطلب التعرف على مدى التركيز في الأسواق و يقصد بمصطلح التركيز في السوق المصرفي درجة السيطرة على النشاط الاقتصادي من قبل كبار البنوك أو الشركات و يرتبط مفهوم التركيز بتحليل هيكل الصناعة من خلال التأثير على سلوك المنشأة و ادائها و من ثم لا يعد مفهوم التركيز من المفاهيم الحديثة فمنذ القرن التاسع عشر قام العالم الاقتصادي الفرنسي سسيموندي بالدراسة و التحليل لقياس قوة الاحتكار و ذلك خلال سنة ١٩٣٤ و يتحدد هيكل السوق بالعدد و الحجم النسبي للشركات في الصناعة و ان الاختلافات في توزيع عدد و حجم الشركات هي عناصر أساسية ميزت النماذج النظرية للمنافسة الكاملة و احتكار القلة و الاحتكار و المنافسة الاحتكارية.

ان تركيز هيكل السوق يتم تقديره بسهولة و ذلك من خلال البيانات المنشورة عن توزيع عدد و حجم الشركات المتاحة و البنوك و بشكل عام يشير الهيكل المصرفي الي عدد و حجم و موقع البنوك في السوق.

أولاً: الخصائص المطلوب تحقيقها في مقياس تركيز هيكل السوق :-

يمكن استخدام العديد من المقاييس التي تستخدم في الدراسات المصرفية و قد اورد هول و

تايد مان الخصائص التالية كمقياس للتركيز الجيد و التي منها :-

١. ان يكون مؤشر التركيز مقياساً احادي الابعاد .
٢. يجب ان يكون التركيز في اي صناعة مستقلاً عن حجم تلك الصناعة.
٣. يجب ان يزداد التركيز اذا زاد النصيب النسبي لاية منشأة علي حساب المنشأة الاصغر حجماً بمعنى يجب تحقيق معيار التحول.
٤. اذا قسمت جميع المنشآت الي K تقسيماً متساوياً فان مؤشر التركيز يجب ان يقل بنسبة

$$\frac{1}{K}$$

٥. اذا كان هناك N منشأة متساوية الحجم فيجب ان يكون التركيز دالة متناقصة بدلالة N .
٦. يجب ان يكون مؤشر التركيز محصوراً بين الصفر و الواحد.

ثانياً: قياس التركيز :-

تمثل معظم الدراسات التي تقيم السيطرة في مجال الأسواق المصرفية سواء داخل الدولة او بين مجموعة من الدول الي الاعتماد علي عدد قليل من المؤشرات الشائعة الاستخدام و غالباً ما تستخدم هذه المؤشرات كبديل للمنافسة بسبب وجود علاقة عكسية مفترضة بين المنافسة

و التركيز و يمكن تصنيف هذه المقاييس الي مجموعتين المجموعة الاولى تمثل مجموعة المقاييس الساكنة لتركز في السوق اما المجموعة الثانية فتمثل المقاييس المتحركة للسوق و فيما يلي شرح لكل واحد منها علي حدي.

ثالثاً: المقاييس الساكنة لقياس درجة التركيز المصرفي في مجال البنوك التجارية :-

١. مؤشر نسبة تركيز اكبر ثلاثة بنوك (CR3) The Three Bank Concentration و يعد هذا المؤشر احد مقاييس التركيز واسعة الاستخدام بسبب بساطته و محدودية البيانات المطلوبة لاحسابه و هو عبارة عن النسبة المئوية للاجمالي الودائع التي تستحوذ عليها اكبر ثلاثة بنوك في السوق المصرفي الي اجمالي الودائع لكل البنوك في تاريخ زمني معين و يتم حساب هذه النسبة كما يلي :

$$CR3 = \frac{\sum_{i=1}^3 Z_i}{Z_t}$$

حيث ان

CR3 = نسبة التركيز اكبر ثلاثة بنوك

Z_i = حصة كل بنك من البنوك الثلاث الكبرى في السوق المصرفي

Z_t = اجمالي الودائع في السوق المصرفي

و تشير هذه الصيغة الي ان نسبة التركيز المصرفي في مجموعة النسبة المئوية لنصيب

البنوك الثلاثة الكبرى من الودائع الي اجمالي لكل البنوك المتواجدة في السوق .

و يلاحظ ان هذا المقياس يعطي اهمية قصوي الي البنوك الكبرى مما يعني ضمناً بأن هذه

البنوك هي الوحيدة ذات العلاقة عند قياس درجة التركيز او درجة المنافسة الموجودة في

السوق كما ان هذه النسبة تعطي وزن متساوي للثلاثة البنوك الكبرى بالإضافة الي انها تهمل

العديد من البنوك الصغيرة العاملة في السوق المصرفي.

٢. مؤشر هيرفندال الساكن (SHI) Static Herfindahl Index

يعرف ايضاً هذا المؤشر بـ هيرفندال - هيرشمن Herfindahl Hirschman Index (HHI)

و هو احد المقاييس المستخدمة علي نطاق واسع لقياس التركيز في الاسواق المصرفية و هو

عبارة عن مجموع مربعات الحصة السوقية لكل بنك من البنوك في السوق الي اجمالي الودائع

و يتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{Z_i}{Z_t} \right)^2$$

حيث ان :

مؤشر هيرفندال - هيرشمن = HHI

حصة كل بنك من البنوك الموجودة في السوق المصرفي = Z_i

اجمالي الودائع في السوق المصرفي = Z_t

عدد البنوك في السوق المصرفي = N

و يعطي مؤشر هيرفندال وزن اكثر للبنوك الاكبر و علي خلاف مقياس تركيز اكثر ثلاثة بنوك في السوق فان مؤشر هيرفندال يأخذ في الاعتبار كل البنوك الموجودة في السوق و بالتالي يتفادي اهمال بقية البنوك في السوق و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و واحد صحيح ، حيث يشير الصفر الي وجود عدد لا محدود من البنوك في السوق و بالتالي يطبق عليه المنافسة الكاملة في حين يشير الواحد الصحيح الي الاحتكار الكامل اي وجود بنك واحد في السوق يسيطر علي السوق بالكامل.

و بناءً على ذلك فإنه يفترض وجود علاقة عكسية بين قوة هذا المؤشر وقوة المنافسة فزيادة قيمة هذا المؤشر تعني زيادة التركيز وبالتالي زيادة ضعف القوة التنافسية بين البنوك والعكس صحيح.

٣. المقاييس المتحركة لقياس درجة التركيز المصرفي في البنوك التجارية :-

عند دراسة التركيز ل هيكل السوق المصرفي فإن الأمر لا يتطلب فقط دراسة الوضع الحالي للسوق بل يتطلب أيضاً دراسة الطريقة التي يتم بها تغير السوق خلال الزمن، ولذا فإن المقاييس الساكنة التي تستهدف قياس درجة التركيز في فترة معينة لا تعطينا مؤشراً لدرجة التغير في درجة التركيز، الأمر الذي استدعى اللجوء إلى مقاييس أخرى لقياس هذا التغير، ومن المقاييس المتعارف عليها في هذا المجال هي مقياس هيرفندال المتحرك ومقياس مؤشر التركيز المتحرك.

٤. مؤشر هيرفندال المتحرك

Dynamic Herfindahl Index (DHI)

ويقاس هذا المؤشر درجة التغير في التركيز المصرفي وذلك عن طريق قياس الفرق بين قيمة مؤشر هيرفندال الساكن في فترة المقارنة مطروحاً منه قيمة نفس المؤشر سنة الأساس أي أن

$$DHI = HI_t - HI_b$$

حيث ان :

مؤشر هيرفندال المتحرك = DHI

قيمة مؤشر هيرفندال الساكن في سنة المقارنة = HI_t

قيمة مؤشر هيرفندال الساكن في سنة الأساس = HI_b

ويظهر هذا المؤشر درجة التغير في معامل التركيز المصرفي أو درجة عدم المساواة بين أنصبة البنوك في السوق، وحيث أن مؤشر هيرفندال الساكن يعطي وزناً نسبياً أكبر للبنوك الكبيرة، فإن هيرفندال المتحرك يوضح ما إذا كانت القوة السوقية للبنوك الكبرى قد زادت أو نقصت خلال فترة المقارنة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر وواحد صحيح وكلما اقترب المؤشر من ال صفر كلما دل ذلك على وجود درجة تركيز منخفضة في السوق المصرفي وهذا يعني نقص درجة التركيز المصرفي بالإضافة إلى الدلالة على أن درجة عدم المساواة بين حصص البنوك من سوق الودائع قد انخفضت، بمعنى أن البنوك الكبيرة قد فقدت سيطرتها على السوق لصالح بنوك أخرى بالمقارنة بسنة الأساس. وإذا ما اقترب هذا المؤشر من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود درجة تركيز عالية في هذا السوق وبالتالي انخفاض درجة المنافسة بين البنوك، أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر موجبة فإن ذلك قد يدل على زيادة درجة عدم المساواة بين حصص البنوك وزيادة سيطرة البنوك الكبيرة.

٥. مؤشر التركيز المتحرك (DCI) Dynamic Concentration Index

ويقاس هذا المؤشر العلاقة الإحصائية بين حصة كل بنك في ال سوق في سنة المقارنة ونصيبها في سنة الأساس من خلال الانحدار و علي وجه التحديد يعرف هذا المؤشر بأنه الوسط الهندسي لانحدار حصص السوق في سنة المقارنة علي هذه الحصص في سنة المقارنة و يعبر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$DCI = (B_1)(B_2)$$

حيث ان :-

B1 = معامل انحدار الحصص السوقية في سنة المقارنة مقسوم علي الحصص في سنة الأساس.

B2 = معامل مقلوب انحدار الحصص السوقية في سنة الأساس مقسوم علي الحصص في سنة المقارنة.

رابعاً: أنواع المخاطر الناتجة عن التركيز المصرفي :-

١. المخاطر الائتمانية:

تعتبر مخاطر الائتمان احد اهم انواع المخاطر الخاصة بالتركز المصرفي و التي تنشأ كنتيجة لتركز توظيفات البنك لدي عميل واحد فقط او الاطراف المرتبطة به او ذات الصلة به بشكل مباشر او غير مباشر مثل التركيز للاستثمارات البنك في احد القطاعات و التي تنشأ في حالة تعثرها خسائر جسيمة لدي البنك الامر الذي قد يؤدي الي التأثير السلبي علي سلامة المركز المالي للبنك او علي قدرته علي القيام بالانشطة الرئيسية.

٢. مخاطر السوق:

و هي المخاطر الناشئة نتيجة لوجود تركيز في محفظة البنك المحتفظ بها للاغراض المتاجرة مثل تركيز استثمارات البنك في عملة معينة او اوراق مالية تم اصدارها من مصدر واحد فقط.

٣. مخاطر السيولة:

هى المخاطر الناجمة عن اعتماد البنك على عدد قليل و محدود من مصادر التمويل للحصول على السيولة اللازمة مثل عدد محدود من المودعين او تركيز أنشطة البنك فى أدوات مالية يصعب تسيلها لانخفاض الطلب عليها او ركود الاسواق.

٤ . مخاطر التشغيل:

و هى المخاطر الناتجة من الاعتماد على مصدر خارجى واحد للحصول على نظم تكنولوجيا المعلومات اللازمة للإدارة أعمال البنك.

التعليمات الخاصة بالرافعة المالية علي ان تقوم البنوك بتطبيقها كنسبة استرشادية اعتباراً من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ حتي سنة ٢٠١٧ و كنسبة رقابية ملزمة اعتباراً من ٢٠١٨ .
كما وافق البنك المركزي علي تطبيق نسبة الدعامه التحويلية

Capital Conservation Buffer (CCB)

لضمان تغطية الخسائر التي تنشأ لدي البنوك خلال فترات الضغوط او الازمات المالية علي ان تزيد النسبة الاجمالية المطلوبة الي ٢.٥% في يناير/يوليو ٢٠١٩ و قد بلغ المركز الاجمالي للبنوك في مصر نحو ٢٨٤٦.١ مليار جنيه مصري سنة ٢٠١٦ في حين بلغ اجمالي حقوق الملكية ١٦٣.٧ مليار جنيه مصري و قد بلغت ارصدة الودائع لدي البنوك ٢١١٦.١ مليار جنيه مصري و استثمراتها في الاوراق المالية و اذون الخزينة نحو ١٢٣٨.٦ مليار جنيه و ارصدة الاقراض و الخصم للعملاء ٩٤٢.٧ مليار جنيه و قد بلغ معدل كفاية رأس المال متضمناً الدعامه التحويلية نحو ١٣.٨% مقابل حد انسي مقرر ١٠.٦٢٥% : ٨.٦٢٥% طبقاً لمقرارات لجنة بازل و تبلغ الرافعة المالية ٥.١% مقابل ٣% كنسبة استرشادية و بلغ معدل العائد علي متوسط الاصول ١.٥% و معدل العائد علي متوسط حقوق الملكية ٢٤.٤% في حين بلغ صافي هامش العائد ٤% عن سنة ٢٠١٦ و بلغت نسبة القروض و التسهيلات غير المنتظمة الي اجمالي القروض و التسهيلات ٥.٩% سنة ٢٠١٦ و بلغت مخصصات القروض و التسهيلات الي القروض و التسهيلات غير المنتظمة ٩٩%

المؤشرات الخاصة بالقطاع المصرفي

السنة المالية		
٢٠١٦ / ٢٠١٥	٢٠١٥ / ٢٠١٤	
١٨.٦	١٦.٤	معدل نمو السيولة المحلية M2 (%)
١٩.٤	١٥.٣	معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (%)
٢٣.١	١١.٤	معدل نمو الودائع بالعملة الأجنبية (%)
١٨.٥	١٧.٩	الودائع بالعملة الأجنبية / إجمالي الودائع (معدل الدوارة) (%)
٦٧.٣	٦٥.٣	صافي المطلوبات من الحكومة / إجمالي الائتمان (%)
٢٠.٥	٢٢.٧	الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص / إجمالي الائتمان (%)
٨.٤	٨.٩	الائتمان الممنوح للقطاع المالي / إجمالي الائتمان (%)
٣.٨	٣.٢	الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / إجمالي الائتمان العام (%)
٧٥.٤	٦٩.٧	التغير في صافي المطلوبات من الحكومة / التغير في إجمالي الائتمان (%)
١١.٦	١٦.٧	التغير في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص / التغير في إجمالي الائتمان (%)
٦.٨	٨.٥	التغير في الائتمان الممنوح للقطاع المالي / التغير في إجمالي الائتمان (%)
٦.٢	٥.١	التغير في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / التغير في إجمالي الائتمان (%)
١٧٥٤٦	٢٠٠٨٢	صافي الاحتياطيات الدولية (بالمليون دولار) في نهاية الفترة
٣.٧	٣.٩	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية
١٣.٨	١٤.٥	مؤشرات السلامة المالية لدي البنوك:- معدل كفاية رأس المال (%)
٥.٩	٧.١	قروض غير منتظمة الي إجمالي القروض (%)
٩٩.٠	٩٩.٠	مخصصات القروض الي القروض غير المنتظمة (%)
١.٥	١.٣	العائد علي متوسط الأصول (%)
٢٤.٤	١٨.٩	العائد علي متوسط حقوق الملكية (%)
٢.١	١.٩	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر / الناتج المحلي الاجمالي
٥.٠	٦.٥	صافي التحويلات / الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - اعداد مختلفة -قاهرة - جمهورية مصر العربية.

بالنسبة لمعيار كفاية رأس المال بلغت النسبة لدي البنوك متضمنة الدعامه التحوطية ١٣.٨% مقابل ١٠.٦٢٥% كحد ادني مقرر و يتركز المعيار لدي البنك في الشريحة الاولى من رأس المال متضمنة الدعامه التحوطية بنسبة ١٢% مقابل ٦.٦٢٥% كحد ادني مقرر اعتباراً من اول يناير سنة ٢٠١٦ هذا و قد بلغ رأس المال الاساسي المستمر ١١.٧% مقابل ٤.٥% كحد ادني مقرر اعتباراً من اول يناير سنة ٢٠١٥.

هذا وتبلغ الرفع المالي ٥.١% مقابل ٣% كنسبة استرشادية اما بالنسبة لتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء و تكوين المخصصات اخذين في الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للتعيل

بلغت نسبة القروض و التسهيلات غير المنتظمة الي اجمالي القروض و التسهيلات ٥.٩% كما بلغت نسبة المخصصات الاخرى للقروضو التسهيلات غير المنتظمة ٩٩%.

اما علي مستوي الربحية و التي تعكس قدرة البنوك علي تدعيم حقوق الملكية لديه و اجراء توزيعات نقدية علي مساهمته و قد بلغ معدل العائد علي متوسط كل من الاصول و حقوق الملكية للجهاز المصرفي ١.٥% و ٢٤.٤% علي الترتيب و بلغ صافي هامش العائد ٤% سنة ٢٠١٥ و قد بلغ صافي الارباح للبنوك التي تنتهي ميزانيتها في ١/٣٠ بلغ ٨٥٦٧ مليون جنيه سنة ٢٠١٥ و يرجع الفضل في ذلك الي تصاعد ارباح كل من بنك مصر و البنك الاهلي حيث بلغت صافي الارباح الي كل من متوسط الاصول و متوسط حقوق الملكية لدي هذه المجموعة من البنوك ٠.٩% ، ٢٠.٢% علي الترتيب سنة ٢٠١٥ مقابل ٠.٧% و ١٣.٣% سنة ٢٠١٤

هيكل القطاع المصرفي

عدد الفروع	عدد البنوك	السنة
٣٥٠٢	٣٩	٢٠١٠
٣٥٧٢	٣٩	٢٠١١
٣٦١٠	٤٠	٢٠١٢
٣٦٥١	٤٠	٢٠١٣
٣٧١٠	٣٨	٢٠١٤
٣٧٦٦	٣٨	٢٠١٥
٣٨٨٢	٣٨	٢٠١٦

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - اعداد مختلفة - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

نلاحظ انخفاض اعداد البنوك العاملة في مصر و قد بدء هذا الانخفاض سنة ٢٠١٤ بعد الموافقة علي ايقاف نشاط كل بنك نوفاسكوشيا و البنك الوطني العماني في مصر و علي الرغم من ذلك فقد ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في مصر من ٣٥٠٢ فرع سنة ٢٠١٠ الي ٣٨٨٢ فرع سنة ٢٠١٦ بنسبة زيادة تصل الي ١١% تقريباً.

حجم السيولة في الجهاز المصرفي

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	بيان
٢٠٩٤٥٠٠	١٧٦٥٤٩٢	١٥١٦٦٠١	١٢٦٩٠٨٦	١٠٩٤٤٠٨	١٠٠٩٤١١	٩١٧٤٥٩	السيولة المحلية
٥٧٢٩٣٥	٤٩٩٠٦٥	٤١٠٥٥٤	٣٤٤١٠٠	٢٧٤٥١٠	٢٤٨٧٠٧	٢١٤٠٤٠	ومائل الدفع الجارية
١٥٢١٥٦٥	١٢٦٦٤٢٧	١١٠٦٠٤٧	٩٥١٩٨٦	٨١٩٨٩٨	٧٦٠٧٠٤	٧٠٣٤١٩	اشباه القود
٢٤٦٠١١٥	١٩٧٨٢١١	١٦٢٥١٤١	١٣٤٣١٤٠	١٠٧٢٥٦٦	٨٩٢٧٦٦	٧٧٥٢٦٨	الائتمان المحلي

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - اعداد مختلفة - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تلاحظ من الجدول السابق تطور السيولة المحلية في السوق المصرفي المصري و الاصول المقابلة لها زيادة السيولة المحلية بمقدار ٣٢٩ مليار جنيه بمعدل ١٨.٦% خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٢٤٨.٩ مليار جنيه بمعدل ١٦.٤% السنة المالية السابقة لها لتصل الي ٢٠٩٤.٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦ و جاءت الزيادة في السيولة المحلية خلال السنة كمحصلة لتصاعد صافي الاصول المحلية و تراجع صافي الاجنبية .
و كانت مساهمة صافي الاصول المحلية موجبة في معدل نمو السيولة المحلية بمقدار ٢٦.٥ نقطة مئوية في حين كانت مساهمة صافي الاصول الاجنبية سالبة بمقدار ٧.٩ نقطة مئوية و قد انعكست هذه الزيادة في السيولة المحلية في نمو مكوناتها الاساسين و هما المعروض النقدي و اشباه النقود فقد ارتفع المعروض النقدي و هو عبارة عن النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي و الودائع الجارية بالعملة المحلية بمقدار ٧٣.٩ مليار جنيه بمعدل ١٤.٨% مقابل ٨٨.٥ مليار جنيه بمعدل ٢١.٦% خلال السنة المالية السابقة ليصل الي ٥٧٢.٩ مليار جنيه بما يمثل ٢٧.٤% من اجمالي السيولة المحلية سنة ٢٠١٦ و يعكس الارتفاع زيادة كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي و الودائع الجارية بالعملة المحلية حيث ارتفع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار ٥٤.٢ مليار جنيه بمعدل ١٨.٥% مقابل ٢١.٨ مليار جنيه بمعدل ٨.١% ليصل الي ٣٤٦.٨ مليار جنيه نهاية ٢٠١٦ .

حجم الودائع بالعملة المحلية في الجهاز المصرفي

بيان	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
اجمالي الودائع بالعملة المحلية	١٤٢٣٨٢٨	١٠٠٩٦٧٤	٨٣٠٨٦٧	٧١٤٣٤١	٦٦٤٥٥٢	٦٢٤١٣٤
الودائع الجارية	٢٢٦٠٨٢	١٠٣٩٦٦	١٠٣٠٨٩	٨٠٤٨٣	٨٠٨٢٠	٧٨٨٣١
الودائع الغير جارية	١١٩٧٧٤٦	٨١٩٩٧٦	٧٢٧٧٧٨	٦٣٣٨٥٨	٥٨٣٧٣٢	٥٤٥٣٠٣

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - اعداد مختلة - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

حققت الودائع لدي البنوك زيادة قدرها ٣٨١.٩ مليار جنيه بمعدل ٢٢% سنة ٢٠١٦ مقابل زيادة قدرها ٣٠٤.٧ مليار جنيه بمعدل ٢١.٣% خلال سنة ٢٠١٥ لتبلغ ٢١١٦.١ مليار جنيه بما يمثل ٧٤.٤% من اجمالي المركز المالي للبنوك سنة ٢٠١٦ و تركز نحو ٨٤.٣% من الزيادة في نمو الودائع بالعملة المحلية و التي ارتفعت بمقدار ٣٢١.٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣.٥% لتصل الي ١٦٩١.٦ مليار جنيه سنة ٢٠١٦ اما الودائع بالعملة الاجنبية فقد ارتفعت بما يعادل ٦٠ مليار جنيه بمعدل ١٦.٥% خلال سنة ٢٠١٦ لتصل الي ٤٢٤.٥ مليار جنيه سنة ٢٠١٦ .
كما لرتفعت الودائع الجارية بالعملة المحلية بمقدار ١٩.٧ مليار جنيه بمعدل ٩.٦% خلال ٢٠١٦ مقبل ٦٦.٧ مليار جنيه بمعدل ٤٧.٧% خلال السنة المالية السابقة لتصل الي

٢٢٦.١ مليار جنيه سنة ٢٠١٦ و تعزى ذه الزيادة في الودائع الجارية بالعملة المحلية أساساً الي نمو وداائع القطاع العائلي بنحو ٩.٨مليار جنيه كما زادت وداائع قطاع الاعمال الخاص بنحو ٥.٩ مليار جنيه وودائع قطاع الاعمال العام بنحو ٤.٦ مليار جنيه. اما بالنسبة للاشياء النقود و هي تمثل الودائع غير الجارية بالعملة المحلية و الودائع الجارية و غير الجارية بالعملة الاجنبية بمقدار ٢٥٥.١ مليار جنيه بمعدل ٢٠.١% خلال سنة التقرير مقابل ١٦٠.٤ مليار جنيه بمعدل ١٤.٥% خلال سنة ٢٠١٥ لتصل الي ١٥٢١.٦ مليار جنيه بما يمثل ٧٢.٦% من جملة السيولة المحلية في نهاية يونيو ٢٠١٦ و تعد الزيادة محصلة لنمو كل من الودائع غير الجارية بالعملة المحلية و الودائع بالعملة الاجنبية.

و قد ارتفعت الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار ١٩٤.٢ مليار جنيه بمعدل ١٩.٤% خلال السنة المالية السابقة لتصل تلك الودائع الي ١١٩٧.٨ مليار جنيه بما يمثل ٧٨.٧% من اجمالي اشياء النقود في نهاية يونيو ٢٠١٦ و جاءت الزيادة في الودائع غير الجارية بالعملة المحلية كمحصلة لزيادة القطاع العائلي بمقدار ١٦٤.٢ مليار جنيه وودائع قطاع الاعمال الخاص بنحو ٢٨.٩ مليار جنيه و زيادة قطاع الاعمال العام التي اقتصرت علي ١.٢ مليار جنيه.

حجم الودائع بالعملة الاجنبية في الجهاز المصرفي

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	بيان
٣٢٣٨١٩	٢٦٢٩٩٥	٢٣٦.٧١	٢٢٤٢.٨	١٨٦.٤٠	١٧٦٩٧٢	١٥٨١١٦	اجمالي الودائع بالعملة الاجنبية
٧٥٩١٠	٦٨٦٣١	٦٢٢١٤	٥٥١٥٢	٤٤٩٦٥	٤١٢٩٨	٣٣٩٠١	الودائع الجارية
٢٤٧٩.٩	١٩٤٣٦٤	١٧٣٨٥٧	١٦٩.٥٦	١٤١.٧٥	١٣٥٦٧٤	١٢٤٢١٥	الودائع الغير جارية

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - اعداد مختلفة - القاهرة - جمهورية مصر العربية

اما بالنسبة للودائع بالعملة الاجنبية سواء كانت جارية او غير جارية فقد ارتفعت بما يعادل ٦٠.٨ مليار جنيه بمعدل ٢٣.١% او ما يعادل ١٥.١ مليار جنيه بمعدل ٥.٧% باستبعاد اثر تغير سعر الصرف مقابل ما يعادل ٢٦.٩ مليار جنيه بمعدل ١١.٤% لتصل الي ما يعادل ٣٢٣.٨ مليار جنيه بما يمثل ٢١.٣% من اجمالي اشياء النقود في نهاية ٢٠١٦. و يعد الارتفاع في تلك الودائع خلال سنة التقرير محصلة لزيادة وداائع القطاع العائلي بما يعادل ٣٧.٣ مليار جنيه وودائع قطاع الاعمال الخاص بما يعادل ٢٠.٦ مليار جنيه وودائع قطاع الاعمال العام بما يعادل ٢.٩ مليار جنيه و قد اسفرت هذه التصورات عن زيادة نسبة الودائع بالعملة الاجنبية الي اجمالي الودائع او ما يعرف بمعدل التدولة الي ١٨.٥% في نهاية يونيو ٢٠١٦ مقابل ١٧.٩% في نهاية ٢٠١٥ و فيما يتعلق بالاصول المقابلة.

للسيولة المحلية فقد ارتفع صافي الاصول المحلية بمقدار ٤٦٧.٩ مليار جنيه بمعدل ٢٧.٣% خلال سنة ٢٠١٦ مقابل ٣١٦.٦ مليار جنيه بمعدل ٢٢.٧% خلال السنة المالية السابقة ليصل الي ٢١٨١.٩ مليار جنيه في نهاية ٢٠١٦ .

حجم الائتمان المحلي في الجهاز المصرفي

بيانات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الائتمان المحلي	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦	١.٠٧٢٥٦٦	١٣٤٣١٤٠	١٦٢٥١٤١	١٩٧٨٢١١	٢٤٦.١١٥
صافي المطوبات الحكومية							
▪ اوراق مالية.	٣١٦١٤١	٤٣٧٣٣٧	٥٧٨٦٥٤	٨.٢٥٣٩	١.٤٥١٨٦	١٢٩١٤٢٧	١٦٥٤٩١٠
▪ تمهيلات ائتمانية.							
▪ ودائع حكومية							
صافي البنود الاخرى							
▪ حسابات رأس المال.	-١٤.٢١٧	-١٣٦٨٥٥	-١٣٥٧٨٢	-١٧.٢٥٣	-٢٢٧٧.٢	-٢٦٤٢.٦	-٢٧٨٢٢٦
▪ صافي الاصول							
▪ الخصوم غير الميوبة							

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري - اعداد مختلفة - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

و قد حصلت الحكومة علي نحو ثلاثة ارباع الزيادة في الائتمان المحلي حيث تصاعد صافي الائتمان المقدم لها بمقدار ٣٦٣.٥ مليار جنيه بمعدل ٢٨.١% مقابل ٢٤٦.٣ مليار جنيه بمعدل ٢٣.٦% ليصل الي ١٦٥٤.٩ مليار جنيه بما يمثل ٦٧.٣% من اجمالي الائتمان سنة ٢٠١٦ وجاء ذلك التصاعد محصلة للارتفاع ما في حوزة البنوك من الاوراق المالية الحكومية بمقدار ٤٢١.١ مليار جنيه و زيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار ٤٣.٧ مليار جنيه من جهة و زيادة الودائع الحكومية بمقدار ١٠١.٣ مليار جنيه من جهة اخرى.

اما الائتمان الممنوح لقطاع الاعمال الخاص فقد ارتفع بمقدار ٥٦ مليار جنيه بمعدل ١٢.٥% مقابل ٥٩ مليار جنيه بمعدل ١٥.٢% ليصل الي ٥٠٤.٢ مليار جنيه بما يمثل ٢٠.٤% من اجمالي الائتمان في نهاية يونيو ٢٠١٦ كما زاد الائتمان المقدم للقطاع العائلي بمقدار ٣٢.٦ مليار جنيه بمعدل ١٨.٦% مقابل ٣٠ مليار جنيه بمعدل ٢٠.٧% ليصل الي ٢٠٧.٩ مليار جنيه و اقتصر النمو في الائتمان الممنوح للقطاع الاعمال علي ٢٩.٨ مليار جنيه بمعدل ٤٧.٢% مقابل ١٧.٨ مليار جنيه بمعدل ٣٩.٢% ليصل الي ٩٣.١ مليار جنيه.

اما بالنسبة لاصافي بنود الموازنة مثل مجموع حسابات رأس المال و صافي الاصول و الخصوم غير الميوبة فقد كان لهذا البند اثر انكماش علي السيولة المحلية بنحو ١٤ مليار جنيه كنتيجة لدعم حسابات رأس المال لدي البنوك بمقدار ٤٢.١ مليار جنيه و زيادة صافي الاصول و الخصوم غير الميوبة متضمنة صافي المديونية و الدائنية بين البنوك بمقدار ٢٨.١ مليار جنيه.

التركز المالي في البنك الاهلي و بنك مصر :-

و يشير الجدول التالي الي زيادة الودائع لدي البنوك فقد ارتفع حجم الودائع لدي البنك الاهلي ليصل الي ٥٥٨٦٤١٦٤٧ جنيه مصري سنة ٢٠١٦ مقابل ٤٧٧٥٢٦٢٤ جنيه مصري

سنة ٢٠١٥ و ترتكز هذه الزيادة في نمو الودائع بالعملة المحلية و قد ساهم القطاع العائلي بالنصيب الاكبر في هذه الزيادة من الودائع بالعملة المحلية خلال سنة ٢٠١٦ و تحتل شهادات الادخار النسبة الاكبر من هذه الودائع لتبلغ ٢٦٥٢٢٤٥٠٧ جنيه مصري سنة ٢٠١٦ مقابل ١٩٤٨٥٠٨٨٤ سنة ٢٠١٥ الامر الذي يشير الي ان هناك شعور بالخوف مازال قائم من الوضع الاقتصادي لذلك فمعظم العملاء تقوم بالاتجاه نحو الاحتفاظ بالودائع لتحقيق الامان الاقتصادي.

بيان تفصيلي وودائع العملاء للبنك الأهلي المصري

بالآف جنيه

بيان	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
ودائع تحت الطلب	٣٩٨٧	٣٣٥٨١١٠١	٢٧٠٦٠١٤٨	٢١٥٥٦٦٣٧	١٨٥٢٩٧٦٦	١٨١٤٠٩١٩
ودائع للاجل باخطار	١١١٦٦٦٨٠٢	٩٣٧٠٦٨٤٣	٨٢٩٣١٢٦٢	٥٦٦٧٢٨٨٤	٦٠٥٤١١٥٤	٥٩٨١٢٦٧٨
شهادات الادخار	٢٦٥٢٢٤٥٠٧	١٩٤٨٥٠٨٨٤	١٧٩١٩٨٤٢٢	١٥١٣٥٣٧٩٥	١٢٤٠٨٧٩٠٥	١٠٨٨٣٣٩٦٠
ودائع التوفير	١١٣٢٥٧٤٧٠	١٠٦٩٧١٦٨١	٩٤٦٢٥٥٣١	٧٤٤٢١٩١٢	٧٠٣٦٨٥٨٤	٦٩١٢٣٣٦٦
ودائع أخرى	٢٨٥٨٨٩٣٣	١٨٦٤٢١١٥	٩٤٣٦١٩٨	٦٧٠٨٨٣٢	٥٢٩٩٣٧٩	٥١٧١٩٣٧
الاجمالي	٥٥٨٦٤١٦٤٧	٤٤٧٧٥٢٦٢٤	٣٩٣٢٥١٥٦١	٣١٢٧١٤٠٥٩	٢٧٨٨٠٦٧٨٨	٢٦١٠٨٩٨٦٠

المصدر :- البنك الأهلي المصري - المؤشرات المالية للقرارات السنوي للقوائم المالية للبنك الأهلي اعداد مختلفة

وفي أنشطة التجزئة المصرفية، فلقد حققت الودائع ٧٤٩,٣ مليار جنيه بزيادة بلغت ١٩٠,٦ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ٥٥٨,٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٦ وبمعدل نمو ٣٤%، وارتفاع الحصة السوقية لتصل إلى ٢٧,٢% في ديسمبر ٢٠١٦، حيث أستحوذ البنك الأهلي المصري على ٣٠% من حجم نمو الودائع في السوق المصرفي كما تم تطوير وتحديث المنتجات وطرح العديد من المحافظ الالكترونية للعملاء حيث بلغ عدد المتعاملين مع المحافظ الالكترونية بالبنك ما يقرب من مليون ونصف المليون عميل كما تم تقديم خدمة تحويل أموال العاملين بالخارج من خلال التليفون المحمول واستقبال الأموال في مصر في نفس لحظة التحويل وصرفها من خلال شبكة الـATM، مما أدى إلى زيادة ثقة العملاء في البنك الأهلي المصري حيث نمت قروض التجزئة المصرفية بـ ١٠% لتصل إلى ٤٢,١ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بـ ٣٨,١ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٦. وتتويجا لكل تلك الجهود فلقد منحت مؤسسة Asian Banker العالمية البنك الأهلي المصري جائزة أفضل بنك مصري في مجال الخدمات المصرفية للأفراد لعام ٢٠١٧.

و علي مستوى النشاط الاقراضي بصفة عامة فقد سجل النشاط الاقراضي للبنوك زيادة قدرها ٢٢٤.٧ مليار جنيه بمعدل ٣١.٣% خلال سنة ٢٠١٦ مقابل ١٣٠.١ مليار جنيه بمعدل

٢٢.١% خلال السنة المالية ٢٠١٥ ليصل إجمالي تلك الارصدة الي ٩٤٢.٧ مليار جنيه بما يمثل ٣٣.١% من إجمالي الاصول و ٢٤.٥% من إجمالي الودائع في يونيو ٢٠١٦. و ترجع هذه الزيادة المتحققة في الاقراض نتيجة لتصاعد ارصدة القروض الممنوحة بالعملة المحلية كما تشير بيانات الجدول التالي

بيان تفصيلي بقروض و تسهيلات العملاء للبنك الأهلي المصري

بالألف جنيه

بيان	يونيه ٢٠١٦	يونيه ٢٠١٥	يونيه ٢٠١٤	يونيه ٢٠١٣	يونيه ٢٠١٢	يونيه ٢٠١١
الأفراد	---	---	---	---	---	---
حسابات جارية مدينة	٥٩.٥٨٢٣	٤٨٤١٩٧٩	٤٨٨١.٧٣	٤٨٣.٨٣٣	٤٩١٨١١.٠	٥٦٦٨٩٥٢
بطاقات التمان	١٩٢.١٢٥	١٥٢.٥٧٣	١٢٢٦٢٢٤٥	١١٦٥٥٨٧	٩٨٨٢.٦	٩٣١٢٨٨
قروض شخصية	٢٦٦٤٣.٦١	٢٣٨٥٥٦٧٢	١٨٧٦١٩٣٥	١٥.١٣٨٩٢	١٢.٢٤.١٢	٩٤٢٧٤٦٨
قروض عقارية	١٨٨٩٧٢٦	١٢٩١٣٢٢	١٣.٨٦٩٨	١٢٨٥٢٧٧	١٢٩١٩٦٩	١٣٧.٥٣٤
إجمالي (١)	٣٨١٢٢٧.٧	٣.١٥.٩٥٤٦	٢٦٢١٣٩٥١	٢٢٢٩٥٥٨٩	١٩٢٢٢٢٩٧	١٧٣٩٨٢٤٢
المؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية	---	---	---	---	---	---
حسابات جارية مدينة	٥١٨٩٤٨٨٩	٣٩٦.٥٥٥٥	٣٣٦.٣.٥٢	٢٥٧٩٢٥١٩	٢٦.٠٠٠.٨٢٢	٢.٢٨.٢٦٧
قروض مباشرة	٩٢٦٤٧١٣٢	٤٤١٨٨٦٧٧٤	٤٤٦٤٨٧٥١	٤٥٩٧٨١١٧	٣٨٢٨٤.٥٨	٣٩٥٥٢.٤٥
قروض مشتركة	٤٨٢٦٤٨١١	٣٩٢٩٧٧٢٩	١٩٩٩٦٦٨٨	١٩٩٢٩٨٣١	١٧٦١٩٢.٩	١٥٢٦.٠٥١
قروض اخرى	---	---	٥٣٨	٥٤١	٦٩٦٤	٦٥٥٨
إجمالي (٢)	١٩٢٨.٦٨٣٢	١٢٣٧٩.٠٥٨	٩٧٩٤٩.٢٩	٩١٧.١.٠.٨	٨١٩١١.٥٣	٧٥.٩٨٩٢١
إجمالي (٢ + ١)	٢٣.٩٢٩٥٣٩	١٥٥٢٩٩٦.٤	١٢٤١٦٢٩٨.٠	١١٣٩٩٦٥٩٧	١.١١٣٣٣٥.٠	٩٢٤٩٧١٦٣
يخصم منه مخصص ائتماني قروض و تسهيلات العملاء	(٨٨٦٩٣.٩)	(٢٨٧٩٢٢٦)	(٧٠.٠٥٤.٠٠)	(٦٥٣٥١.٩)	(٥٢١.٥٦٦)	(١٩٢٧٧٤٦)
يخصم منه الخصم غير المكتسب و العوائد المجنية	(١٤١١٨٣١٣)	(١١٦.٦.٠٩)	(٨.٨.٩٩)	(٦٧٥٢.٠١)	(٦٦.١٦.٠)	(١٣١٤٦١)
صافي القروض والتسهيلات للعملاء والأوراق التجارية المخصصة	٢٢.٦٤٨٣١٢	١٤٦٢٥٩٦٥٦	١١٦٣٤٩٣.٠	١.٦٧٨٥٩٧٩	٩٥٢٦٨.٨٤	٨٤٩٣٧٧٦.٠
الإجمالي موزع الي	٢٣.٩٢٩٥٣٩	١٥٥٢٩٩٦.٤	١٢٤١٦٢٩٨.٠	١١٣٩٩٦٥٩٧	١.١١٣٣٣٥.٠	٩٢٤٩٧١٦٣
ارصدة متدولة	٧١٣٧٨٦١٥	٥٨.٩٨٦.٣	٤٩١٨٩٨٣٢	٤١٣٦٣.٥	٣٩١٨٨٩٦٨	٣٧٢.٠٠٠.٨
ارصدة غير متدولة	١٥٩٥٥.٩٢٤	٩٧٢.١.٠.١	٧٤١٧٣١٤٨	٧٢٦٣.٩٢	٦١٤٤٣٣٢	٥٥١٩٧١٥٥

المصدر :- البنك الأهلي المصري - المؤشرات المالية التقرير السنوي القوائم المالية للبنك الأهلي اعداد مختلفة

حيث نجد ان اجمالي القروض المقدمة للأفراد في البنك الاهلي ارتفع من ٣٨١٢٢٧.٧ جنيه مصري سنة ٢٠١٦ مقابل ٣١٥٠٩٥٤٦ جنيه مصري سنة ٢٠١٥. اما علي مستوي الشركات و المؤسسات فقد ارتفع اجمالي القروض الموجهة لذلك القطاع من ١٩٢٨٠٦٨٣٢ جنيه مصري سنة ٢٠١٦ مقابل ١٢٣٧٩٠٠٥٨ جنيه مصري سنة ٢٠١٥ الامر الذي يشير الي وجود بعض التفاؤل الحذر من جانب القطاع المؤسسي. و بتحليل هيكل التوزيع النسبي للقروض بصورة عامة الممنوحة من البنوك وفقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي ان قطاع الصناعة حصل علي ثلث هذه القروض في نهاية يونيو ٢٠١٦ يليه القطاع العائلي بنسبة ٣٢.٧% و قطاع الخدمات ٢٤.٢% ثم قطاع التجارة ٨.٦% بينما اقتصر نصيب الزراعة علي ١.١%.

قائمة المركز المالي لبنك مصر ٣٠ يونيو ٢٠١٥

بالآف جنيه

بيان	٣٠ يونيو ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٣	٣٠ يونيو ٢٠١٢	٣٠ يونيو ٢٠١١	٣٠ يونيو ٢٠١٠
ارصدة لدي البنك	٢٥٨٢٧٢٧٤	٢٥٥٥٥٦١٤	١٨٠١٤٣٢٢	١٨٠١٤٣٢٢	١٨٠١٤٣٢٢	٢٧٠٣٥٧٧
قروض و تسهيلات للعملاء	٦٣٨٠٧٢٠٩	٥٣٦٠٢١٧٥	٤٨٧٣٣٤٢٨	٤٣٥٥٩٣٤٤	٤٥٣٥٢٠٣٥	٤١٤٤١٦٦٨
ودائع العملاء	٢٩٠١٤٦٣١٨	٢٤٠٢٠٣٦٦٥	١٨٨٨٣٣٨١٨	١٦٢٥٢٣٦٠٥	١٥٤٤٧٤٧٤٤	١٤٤٤٨٢٥٠٢
خطابات ضمان و اعتمادات مستندية	٢٢٩١٠٥٥٥	١٧١٧٨٨٠٢	١٧٨٧٥٨٢٥	١٥٥٤٣٩٩٥	١٥١٠٠٥٨٩	١٣٥٧٩٦٤٧
قروض لخرى	٣٣٢١٨٦٧	٢٢٩٥٩٤٣	١٩١٤٥٠٧	١٦٦٨٧٢٧	١٧٠٤٧٦٩	٦٦١٤١٦٣
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	٨٧٣١	(٢٤٦٥٩٩)	٢٢٧٢٥٩	١١٦٠٦٧١	٥٣١٤٨	٥٠٥٧٣

المصدر :- بنك مصر - التقرير السنوي للقوائم المالية للبنك مصر اعداد مختلفة

و بتحليل قائمة المركز المالي للبنك مصر نجد ارتفاع حجم ودائع العملاء سنة ٢٠١٥ لتصل الي ٢٩٠١٤٦٣١٨ جنيه بمعدل زيادة يصل الي ١٠٠% بعد ان كان حجم الودائع يصل الي ١٤٤٤٨٢٥٠٢ سنة ٢٠١٠ الامر الذي يوضح مدى الثقة في اقتصاد البنك و ثقة العملاء في سياسته بالإضافة الي ارتفاع حجم القروض و التسهيلات الائتمانية للعملاء ليصل حجم القروض المقدمة الي ٦٣٨٠٧٢٠٩ جنيه سنة ٢٠١٥ بعد ان كانت ٤١٤٤١٦٦٨ سنة ٢٠١٠ بمعدل زيادة يصل الي ٦٤.٩% و كذلك ارتفع خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية لتصل الي ٢٢٩١٠٥٥٥ جنيه سنة ٢٠١٥ في حين كانت ١٣٥٧٩٦٤٧ جنيه

سنة ٢٠١٠ بمعدل زيادة يصل الى ٩.٢% الامر الذى يؤكد على قدرة البنك على مزيد من الاستثمار و العملاء الامر الذى ينعكس على تحسن الوضع الاقتصادى للبنك و من ثم المزيد من النمو و دفع عجلة الاقتصاد.

بالاضافة الى ما سبق فهناك بعض الاجراءات الاخرى التى قام بها البنك المركزى المصرى للعمل على تحسين جهود التطوير و الاصلاح خلال السنوات السابقة و التى تهدف الى رفع كفاءة الاداء و زيادة المنافسة و التى تنصب فى صالح المستهلك و كذا الاقتصاد القومى:-

١. زيادة المنافسة بين البنوك و ذلك من خلال اعطاء الفرصة الى لىشاء المزيد من البنوك الجديدة و كذلك فتح فروع اكثر للبنوك الموجودة.

٢. رفع الحد الاقصى لرأس المال المدفوع و المصرح به حتى تستطيع البنوك تلبية التزاماتها الحاضرة و المستقبلية.

٣. ازالة القيود الادارية على اسعار الفائدة.

٤. اعادة هيكلة القطاع المصرفى بما يعزز من فرص النمو الربحية من خلال التحول نحو مفهوم المصرف الشامل.

٥. الموافقة على ادخال انظمة الدفع و العمليات المالية الالكترونية.

٦. زيادة الاستثمار فى عنصر رأس المال البشرى خصوصاً فى مجال الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً: نموذج رياضى لقياس مدى التركيز المصرفى فى السوق المصرى:-

مما سبق نستطيع ان نقول ان هناك العديد من العوامل التى يمكن قياس بها مدى التركيز المصرفى فى السوق المصرى و سوف نقوم بقياس التركيز المصرفى فى السوق المصرى من خلال المعادلة التالية و التى تشمل على عدد البنوك و حجم الائتمان المحلى و حجم الودائع المحلية و الودائع الاجنبية و الالوعية الامخارية و كذلك عدد فروع البنوك :

$$Y = f (X1 , X2 , X3 , X4)$$

حيث :

Y = عدد البنوك العاملة فى السوق المصرفى المصرى

X1 = حجم الائتمان المحلى

X2 = الودائع بالعملة المحلية

X3 = الودائع بالعملة الاجنبية

X4 = اجمالى الالوعية الامخارية

X5 = عدد فروع البنوك العاملة فى مصر

من المعادلة السابقة يكون نموذج الانحدار المقدر:-

$$Y = 68.342 + 4.685 X_1 - 5.642 X_2 + 3.933 X_3 - 8.430 X_4 + 0.001 X_5$$

من نموذج الانحدار السابق:-

الجزء الثابت β_0 يساوي ٦٨.٣٤٢

معامل الانحدار β_1 يساوي ٤.٦٨٥

معامل الانحدار β_2 يساوي -٥.٦٤٢

معامل الانحدار β_3 يساوي ٣.٩٣٣

معامل الانحدار β_4 يساوي -٨.٤٣٠

معامل الانحدار β_5 يساوي ٠.٠٠١

القدرة التفسيرية للنموذج:

و نلاحظ عدم وجود تعارض بين الشروط النظرية للظاهرة محل الدراسة و نتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة و بالرجوع الي الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد في صفحة المخرجات نجد ان معامل التحديد يساوي ٩٠.٦% و هذا يعني ان المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) يقسر ٩٠.٦% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع و الباقي ٩.٤% يرجع الي عوامل اخري و منها الخطأ العشوائي.

المعنوية الكلية للنموذج :-

الفروض الاحصائية:

الفرض العدمي H_0 : نموذج الانحدار غير معنوي .

الفرض البديل H_1 : نموذج الانحدار معنوي.

المصدر	درجات الحرية DF	مجموعات المربعات SS	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	P.value
الانحدار	٥	٢٢٥٩.٩٢٩	٤٥١.٩٨٦	٣٧.٤٣٨	٠.٠٠٠
الخطأ	١٤	١٦٩.٠٢١	١٢.٠٧٣	*	*
الكلية	١٩	٢٤٢٨.٩٥٠	*	*	*

المصدر: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث من مخرجات برنامج SPSS

التعليق :-

يتضح من الجدول السابق الخاص بتحليل التباين في النموذج المرفق ان قيمة الاحتمال P. VALUE يساوي صفر و هو أقل من مستوي المعنوية ٥% و بالتالي نرفض الفرض العدمي

القائل ان نموذج الانحدار غير معنوى، و هذا يعنى ان هناك واحد على الاقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

المعنوية الجزئية للنموذج:-

توصلنا فى النتيجة السابقة ان هناك واحد على الاقل من المعاملات الانحدار معنوية و تختلف عن الصفر و لتحديد ايا من هذه المعاملات التى تكون معنوية نقوم باجراء اختبار

المعنوية الجزئية للنموذج

شكل الفروض الاحصائية:

بالنسبة الى β_0 :

$$H_0: \beta_0 = 0$$

$$H_1: \beta_0 \neq 0$$

بالنسبة الى β_1 :

$$H_0: \beta_1 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

بالنسبة الى β_2 :

$$H_0: \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_2 \neq 0$$

بالنسبة الى β_3 :

$$H_0: \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_3 \neq 0$$

بالنسبة الى β_4 :

$$H_0: \beta_4 = 0$$

$$H_1: \beta_4 \neq 0$$

بالنسبة الى β_5 :

$$H_0: \beta_5 = 0$$

$$H_1: \beta_5 \neq 0$$

تفريغ النتائج و التعليق عليها:-

نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة احصائي الاختبار (ت)	P.value
β_0	٦٦.٣٤٢	٢.٦٤٣	٠.٠١٩
β_1	٤.٦٨٥	٣.٤٠٤	٠.٠٠٤
β_2	٥.٦٤٢-	٠.١٩٤-	٠.٨٤٩
β_3	٣.٩٣٣	٠.٩٨٢	٠.٣٤٣
β_4	٨.٤٣٠-	٢.١٨٥-	٠.٠٤٦
β_5	٠.٠٠١	٠.٠٤٧	٠.٩٦٣

المصدر: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث من مخرجات برنامج SPSS

بالنسبة الي β_0 نجد ان قيمة الاحتمال P.value تساوي ٠.٠١٩ و هي اقل من مستوي المعنوية ٥% و بالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي.

بالنسبة الي β_1 نجد ان قيمة الاحتمال P.value تساوي ٠.٠٠٤ و هي اقل من ٥% و بالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل β_1 في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي.

بالنسبة الي β_2 نجد ان قيمة الاحتمال P.value تساوي ٠.٨٤٩ هي أكبر من ٥% و بالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن معامل β_2 في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي.

بالنسبة الي β_3 نجد ان قيمة الاحتمال P.value تساوي ٠.٣٤٣ و هي أكبر من ٥% و بالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن معامل β_3 في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي.

بالنسبة الي β_4 نجد ان قيمة الاحتمال P.value تساوي ٠.٠٤٦ و هي أقل من ٥% و بالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل β_4 في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي.

بالنسبة الي β_5 نجد ان قيمة الاحتمال P.value تساوي ٠.٩٦٣ و هي أكبر من ٥% و بالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن معامل β_5 في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي.

بالنسبة لطريقة المربعات الصغرى:-

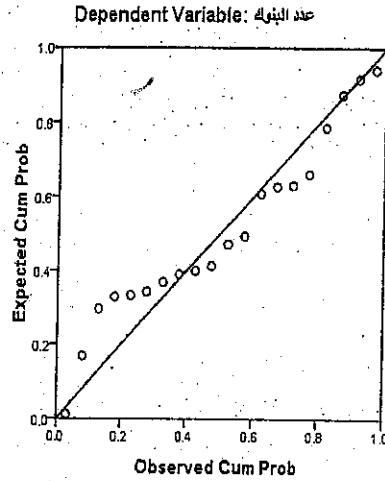
اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test

الفروض الاحصائية:-

الفرض العدمي H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل H_1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



و بالرجوع الي الشكل البياني السابق نلاحظ ان العلاقة بين الاحتمال التجميحي للمشاهد و الاحتمال التجميحي المتوقع للبواقي المعيارية نجد ان البواقي تتوزع بشكل عشوائي علي جانبي الخط مما يعني ان البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً اي تتبع التوزيع الطبيعي.

النتائج و التوصيات:-

النتائج:-

1. تشير نتائج الدراسة الي انخفاض درجة التركيز في السوق المصرفي المصري نظراً للانخفاض كافة مؤشرات التركيز المتمثلة في زيادة عدد الودائع في البنوك المصرية علي الرغم من ارتفاع حجم الودائع في البنوك الحكومية بنسبة اكبر الا ان زيادة عدد البنوك لاكثر من ٣٨ بنك يعمل علي حدوث انخفاض للهيمنة البنوك الحكومية الكبرى مثل البنك الاهلي و بنك مصر علي السوق المصرفي لصالح باقي البنوك العاملة في مصر.

٢. تشير كافة الاحصائيات المذكورة الي انخفاض درجة التركيز السوق المصرفي في مصر نتيجة للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية و المالية من خلال افتتاح العدد من فروع البنوك العاملة في مصر الامر الذي يشير الي زيادة المنافسة بين البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري.

التوصيات:-

١. العمل علي زيادة المنافسة بين البنوك عن طريق فتح المجال لانشاء بنوك جديدة سواء محلية او اجنبية من خلال تسهيل اصدار التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار من خلال فتح فروع جديدة للبنوك و من ثم انخفاض درجة التركيز المصرفي في السوق المصري.

٢. تطوير اداء البنوك من خلال مسيرة الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات البنكية الدولية من حيث الادوات النقدية الحديثة و الرقابة عليها.

٣. تطوير العمل الاداري في مجال ادارة الاحتياطات النقدية للبنك و الاشراف المصرفي علي البنك.

٤. تطوير دور البنك المركزي من اجل تفعيل دوره في دفع عملية التنمية الاقتصادية بكفاءة.
٥. الاستفادة بين العلاقة بين اسواق الائتمان و التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الطلب مع تطوير سوق الائتمان من خلال التعجيل بالتنمية الاقتصادية فيما يعرف بالتنمية العرض.

٦. استخدام الثورة العلمية و التكنولوجية في تقديم المزيد من الخدمات البنكية عن طريق النت و من ثم زيادة المنافسة و التي تصب في النهاية في صالح العميل.

المراجع

١. صلاح الدين حسن السيسي - الادارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفي المعاصر - دار الوسام للطباعة و النشر - الطبعة الاولى - الامارات العربية المتحدة - سنة ١٩٩٧.
٢. صلاح الدين حسن السيسي - الموسوعة المصرفية - العلمية و العملية - الطبعة الاولى - مجموعة النيل العربية - القاهرة - مصر سنة ٢٠١١.
٣. طارق طه - ادارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية - دار الحرمين للكمبيوتر - الاسكندرية - مصر ٢٠٠٠.
٤. طارق عبد العال حماد - حوكمة الشركات - المفاهيم - المبادئ - التجارب - الدار الجامعية - مصر - ٢٠٠٥.
٥. عبد المطلب عبد الحميد - البنوك المصرية المتعددة - الاعداد - الاسباب - الازثار و العلاج - الشركة العربية المندحة للتسويق و التوريدات - مصر ٢٠١٠.
٦. غازي مأمودي - ادارة البنوك - مطبعة حاج هاشم - ط ١ - اربيل العراق - سنة ٢٠١٢.
٧. محمد الجلواني - اثر التصحيح الاقتصادي علي هيكل السوق المصرفي و درجة المنافستين البنوك الاردنية و ربحيتها - مجلة ابحاث اليومك - م ٢٦ - ع ١ - الازين سنة ٢٠١٠.

REFERENCE

8. Alegria, Carlos and Schaeck, Klaus - On measuring concentration in banking systems, Finance Research Letters, 5-2008
9. Al-Muharrami, Saeed, 2008, Measuring the Market Structure of GCC Banking Industries, The Business Review, Cambridge , Vol. 11 , No. 2 , December.
10. Al-Muharrami, Saeed, 2009, The competition and market structure in the Saudi Arabia Banking, Journal of Economic Studies, Vol. 36 No. 5.
11. Beck, Thorsten and Demirgüç-Kunt, Asli and Levine, Ross ,2006, Bank concentration, competition and crises: First results, Journal of Banking & Finance ,30 .
12. HALL, M. and Tidemann, N. ,1967, Measures of Concentration. Journal of the American Statistical Association. 62.
13. Jakob De Haan, Tigran Poghosyan, 2012, Bank size, market concentration, and bank earnings volatility in the US, ournal of International Financial Markets, Institutions and Money, Vol. 22, Issue 1, February 2012.
14. Schaeck ,Klaus, ,2009, Bank Market Structure, Competition and Stability: Issues and Concepts- The Changing Geography of Banking and Finance- Springer Science and Business Media, US. Sun, Hequan and Shao, Ruoli, 2009, Herfindahl index applied to Fourier analysis, Digital Signal Processing, 19 .